

اللباب في علل البناء والإعراب

والوجه الثاني أنَّ البَدل كالمبدل منه في جميع أحكامه بحيث لو ابتدئ به لم يقدر هناك محذوف بخلاف الصفة وما أجري مجراها وفلمَّا لم يكن تبعاً في الحقيقة لم يكن تبعاً في العمل فلذلك قدّر له عامل أغنى عن تقدّم ذكره .
واحتج الآخرون بأنَّه لو كان له عامل يخصّه للزم إظهاره إذ ليس هناك شيء ينوب عنه .
والجواب أنَّ تقدّم العامل وكون الثاني هو الأوَّل أغنى عن لزوم تكرّر العامل وليس كذلك الصفة ألا ترى أنَّ المعطوف لَمَّا كان غير الأوَّل احتاج إلى ما ينوب عن العامل فجيء بالحروف